جامعة العربي بن مهيدي –أم البواقي–

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية **الموسم الجامعي :2026/2025**

المستوى: الثالثة تاريخ **السداسي الأول**

محاضرات مقياس: الدولة العثمانية

التنظيم السياسي والإداري للدولة العثمانية

قامت الدولة العثمانية على أطراف ما تبقى من الإمبراطورية البيزنطية وأنها كانت دولة أوربية قبل أن تصبح دولة آسيوية، لهذا لم تتوفر للدولة على الإطلاق نظم واحدة بحيث أن نظام الحكم في الأناضول يختلف عنه في كل من البلقان والعالم العربي. كان التنظيم السياسي والإداري في واقع الحال تقليديا وكلاسيكيا ورثه العثمانيون عن أمم سابقة مثل الفرس والأتراك والسلاجقة، وهو في كثير من أطره يشبه النظام العباسي لأن العباسيين اقتبسوا كثيرا من مؤسساته عند بنائهم لدولتهم. وكان النظام البيزنطي قد ترك أثرا واضحا في بنية النظام العثماني نتيجة احتلال الممتلكات البيزنطية من لدن العثمانيين، وسيطرتهم على الأقاليم والمقاطعات التي تسود فيها الأنظمة والقوانين فاقتبسوا منها، واستفادوا في صياغتها وبلورتها بعد ذلك في تنظيماتهم وقوانينهم هذا مع اعتماد الدولة العثمانية على نظم الدولة الإسلامية السابقة. وهكذا نجد السمة البيروقراطية للإمارة العثمانية بسبب الطابع البيزنطي كما يرجح المؤرخون العرب، هذا على أنه لا بد من تأكيد الطابع الإسلامي الذي ظل غالبا رغم ذلك في ظل تأثر البيزنطيين بالإسلام.

نشأت الدولة العلية على أسس عسكرية دينية، تبنت الجهاد لنشر الإسلام ومحاربة دار الكفر، وأقامت مؤسساتها الإقطاعية متأثرة في ذلك بالأنظمة الأوربية لدى **السلاجقة والإيلخانيين والبيزنطيين**، وقد جرت وراثة الملامح الأساسية للهيئة الحاكمة العثمانية عن النظام الفارسي الذي أحدثه السلاجقة، وهو النظام الذي ورثه **الغزنويون** عن **العباسيين** ثم نحتته بعض التعديلات. إلا أن النظام الذي كانت له ملامح خاصة يبدو أنها مرتبطة بموقع الدولة الجغرافي في أوائل عهدها بما في ذلك اقتباسها من النظام البيزنطي. ولما كانت تحيط بالدولة بلاد تمر بحالة اضطراب عام فإنها (الدولة العثمانية) قد اصطبغت بصبغة عسكرية واتجهت إلى التوسع باعتباره أحسن وسائل الدفاع، ومن ثم إعلان السلاطين الجهاد ضد **دار الحرب** (الكفر) بصفة مستمرة، وقد ترتب عن هذا الاتجاه أن تأثرت الدولة منذ البداية بمؤثرات بيزنطية، بل إنها حافظت على طابعها العسكري حتى النهاية.

ويذهب **ارنولد توينبي** فيما يتعلق بالحكومة المركزية العثمانية إلى أن الدولة ورثت ثلاثة تقاليد منفصلة، فهي وريثة كل من الإمبراطورية العربية الإسلامية، والإمبراطورية الرومانية المسيحية، بالإضافة إلى تقاليد الرعاة الرحل في استبس أوراسيا، كما يذهب إلى أن ميراثها العربي الإسلامي كان أقل هذه النواحي أهمية، لكن المؤرخ **خليل اينالجيك** لا يتفق مع ما يذهب إليه توينبي وأمثاله، بل يشير إلى أن الإمبراطورية العثمانية كانت تقوم على مبادئ ونظم إدارة الدول التي قامت في الشؤرق الأوسط منذ قرون عديدة.

اعتمد النظام السياسي والإداري العثماني على الشريعة الإسلامية السنية التي تستند إلى القرآن والسنة النبوية والقياس والإجماع، وعلى أساس المذهب الحنفي الرسمي للدولة. استمدت النظريات السياسية العثمانية أصولها وتفسيراتها في مفهومها للدولة والسلطة على السياسية الحاكمة من النصوص التراثية الإسلامية التي يجمع أصحابها على اعتبار الحاكم أو الخليفة أو السلطان ممثلا للإرادة الإلهية فوق الأرض. ومن أهم المفكرين المسلمين القدامى الذين اعتمدهم التشريع العثماني نذكر الماوردي (991-1031م) صاحب الأحكام السلطانية، وابن تيمية (1263-1328م). وهكذا فإن السلطان في القانون العثماني يعتبر الممثل الوحيد لرعاياه ولمصالح الإسلام والمسلمين، فكانت تضرب السكة باسمه ويخطب له في منابر المساجد فهو يدافع عن دولة الإسلام ويحمي الأماكن المقدسة وينظم الحج بعنايته وإشرافه. وكل هذا في إطار التقيد بأحكام الشريعة الإسلامية التي كانت وحدها القانون المكتوب وكذا بعض الأعراف والتقاليد.

واتسمت نظم الحكم والإدارة في الدولة العثمانية بسمات عامة ثلاث هي:

أ- الطابع الحربي: وهذا طابع أصيل لازم الأتراك منذ فجر تاريخهم نتيجة الصراع على الماء والمرعى، ثم تأصل فيهم إبان إقامتهم على تخوم العالم الإسلامي كإمارات حدود على خط التماس مع الدولة البيزنطية، وامتهنوا هذا العمل لصالح السلاجقة لفترة طويلة من الزمن، ثم كان ظهورهم كقوة سياسية في منطقة التخوم مصطبغا بصبغة حربية، وتركزت جهودهم على التوسع على حساب الدولة البيزنطية، وظلت الصبغة الحربية ملازمة للدولة العثمانية طوال تاريخها.

ب- الطابع الديني: كرست بيئة التخوم والصراع الإسلامي الصليبي طابعا دينيا لإمارات الحدود، ومنها إمارة آل عثمان، لذا رفعت الدولة العثمانية منذ البداية شعار الإسلام وأعلنت تطبيق الشريعة الإسلامية، وظل هدا إعلان مرافقا للدولة طوال تاريخها، بصرف النظر عن مدى تطبيق الشريعة الإسلامية في كل مرحلة من مراحل تطور الدولة. كانت الدولة العثمانية سنية على مذهب أبي حنيفة، وسمحت للمذاهب الأخرى بالوجود، لذا لعب المفتي أو شيخ الإسلامي دورا كبيرا في تاريخ الدولة. وأخذت الدولة بالعرف كمصدر من مصادر التشريع ما دام لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية، وهذا يفسر وجود بعض التنظيمات الصادرة عن السلاطين ذات الجذور البيزنطية أو الفارسية المتوارثة والمتعارف عليها في هذه البيئة.

ج- الحكم الطلق: اتسم الحكم العثماني بالحكم المطلق؛ شأنه شأن الإمبراطوريات والملكيات المعاصرة آنذاك في أوروبا التي شهدت حكما مستبدا عرفت بالملكيات المستبدة مساندة إلى الحق الإلهي، ثم تطورت بعد ذلك على ملكيات مستبدة مستنيرة، بل عن الحكم العثماني تميز عن ملكيات أوروبا بأن سلطة الحاكم المطلقة على رعيته كانت مقيدة إلى حد ما بأحكام الشريعة الإسلامية وفتاوى العلماء وبعض المبادئ المتوارثة، صحيح جميع السلاطين في أيديهم ميزات اقتصادية وصلاحيات إدارية أساء البعض استخدامها، لكن حتى هذه السلبية وجدناها في كافة الأنظمة الحاكمة إلا فترات محدودة جدا وأشخاص معدودين على مدار التاريخ.

إدارة الدولة وتشكيلاتها

أما **الهيئة الإدارة الحاكمة** فضمت السلطان والإدارة المركزية.

السلطان:

أقام العثمانيون نظاما مركزيا مختلفا عن النظام الإقطاعي الأوربي، فكان السلطان الذي كان يشغل قمة الجهاز الحكومي؛ يقبض على السلطتين الإدارية والعسكرية اللتين كان من الصعب الفصل بينهما في مرحلة نشأة الدولة، فهو القائد الأعلى للقوات العسكرية المسؤول عن إدامتها وتجهيزها في السلم، ويتقدمها خلال الحرب موجها خططها، ومضحيا بحياته من أجل النصر، ولا يترك الأمر لغيره إلا في حالات نادرة أو عندما تكون المعركة ثانوية، وفضلا عن ذلك كان السلطان صاحب الكلمة الأخيرة في القضايا الشرعية. وكانت سلطة العاهل مطلقة بالنسبة للأملاك والأشخاص، كما كان السلطان وحده يمنح كل ألوان التكريم والقيادة والمناصب ذات الألقاب الرفيعة ونزعها حين يشاء. ورغم أن السلطان لم يكن يحد من سلطته قانون مدني أو وجود ارستقراطية ذات امتيازات؛ فإنه لم يكن في استطاعته تجاهل حدود الشريعة الإسلامية بصورة علنية؛ فقد كان عليه قبل اتخاذ أي إجراء سياسي أن يحصل على فتوى شيخ الإسلام، وكثيرا ما أفضى رفض المفتي إلى إرغام السلطان على العدول عن مشروعاته. ورغم أن صفات السلاطين العشر الأوائل من عثمان إلى سليمان كانت شديدة الاختلاف، فقد كانوا جميعا على درجة من الكفاءة.

إلى جانب ذلك استعان السلطان بعدد قليل من الموظفين لإدارة شؤون الدولة كان أكثرهم من كبار الموظفين العاملين في المؤسسات الإدارية للدولة السلجوقية من الأرستقراطيين الأتراك قبل أن تتراجع أعدادهم أمام الموظفين من غير الأتراك الذين زجت بهم مؤسسة **الديوشرمة** إلى المؤسسات الإدارية في القرن 15م.

الصدر الأعظم:

فضلا عمن ذكر من الموظفين، استعان السلطان في إدارة شؤون دولته **بالوزير**، وأول من استحدث هذا المنصب في الدولة العثمانية هو السلطان **أورخان**، إذ فوض أخاه **علاء الدين** لإدارة الشؤون الداخلية للدولة، **;لاهتمامه بالقانون والدين؛ كلفه أورخان بشؤون الإدارة ووضع التشريع الجديد. وسلمه الوزارة، فانصرف علاء الدين إلى الأمور الداخلية، وتوجه أورخان إلى الأعمال الخارجية.** ثم تطورت الوزارة وازداد عدد الوزراء عندما استحدث **منصب الوزير الأول "الصدر الأعظم" (لم يطلق على الوزير الأول لقب الصدر الأعظم إلا في عهد السلطان سليمان القانوني)**، وكان **جندرلي خليل** أول من شغل هذا المنصب المهم، إذ جمع في يده قيادة الجيش والوزارة، وكان الوكيل المطلق للسلطان، وبذلك أصبح في المرتبة الثانية من حيث النفوذ بعد السلطان، بعد أن كان **بكلربك** يتمتع بهذه المنزلة لذا جاء إطلاق لقب **"خير الدين باشا"** على **خليل الجندرلي** ليدل دلالة صادقة على أهمية هذا المنصب. كان الصدر الأعظم في البداية مجرد مستشار للسلطان ثم تزايد نفوذه بمرور الوقت مع تزايد مشاغل السلطان حتى جعله السلطان **محمد الثاني(الفاتح)** في **قانون نامه** الأساسي للدولة العثمانية رئيسا للوزراء والأمراء وصاحب

السلطة المطلقة في إدارة شؤون السلطنة، وكلن يظهر بحاشية تليق بمقامه كنائب للسلطان. انحصر الصدور العظام حتى فتح القسطنطينية 1453م في بيت **جندرلي**، أما بعد الفتح أصبح الصدر الأعظم يعين من كبار رجال الدولة من العبيد **الدفشرمة**، وكان رضا السلطان على الصدر الأعظم هو الضمان الوحيد لاستمراره في العرش، ويحمل الصدر الأعظم خاتم السلطان، وانتزاع هذا الخاتم منه يعني خلعه من منصبه. وينوب عن الصدر الأعظم في الأمور الداخلية **الكيخيا بك** ساعد الصدر الأعظم، وكبير الجاويشية (**جاويش باشي**)؛ ويقوم مقام أعمال الصدر الأعظم فينظم الجلسات ويعد ملخصات الموضوعات المدونة في جدول أعمال الجلسة اختصارا لوقت الصدر الأعظم. وفي أعقاب انقطاع السلطان إلى حياة القصر مع ازدياد المسؤوليات أصبح للصدر الأعظم مقر خاص (عام 1564) عرف **بالباب العالي**، حيث تولى إدارة شؤون الدولة العامة التي كانت تدار قبلا من قصر السلطان. ويمكن القول أن الباب العالي هو مقر الحكومة المركزية للإمبراطورية. وقد اشتهرت من الصدور العظام في هذه الفترة أسرة كوبريلي الذين احتكروا الصدارة العظمى في النصف الثاني من القرن 17م، وأعادوا إلى الدولة العثمانية بعض هيبتها.

واعتمد السلطان في إدارة دولته على قاضي عسكر، وهو الحاكم العسكري الأكبر "**قاضي الجيش**"، ومرجع القضاة وأميرهم من الناحية المدنية، وقد استحدث هذا المنصب عام 1361م. وكان السلطان العثماني يرأس اجتماع موظفيه المهمين في **ديوان خاص** للنظر في القضايا العسكرية وتخطيط سياسة الدولة، يحضره الوزير الأول للنظر في القضايا العرفية، و**قاضي عسكر** للنظر في الأمور الشرعية والحقوقية، و**الدفتردار** للنظر في الشؤون المالية أي على رأس النظام المالي، وكان مسؤولا أمام الصدر الأعظم، وقد استحسن العثمانيون ذلك النظام الذي استخدمته دول تركية مسلمة. والمعروف أن الدفتردار كان موجودا في النصف الأول من القرن الخامس عشر، وزاد العدد مع اتساع حدود الدولة، وهناك احتمال أن دفترداري الأناضول أقيمت أيام السلطان بايزيد الثاني، بينما أقيمت دفترداريتان أخريان في النصف الأول من القرن 16م، للنظر في الشؤون المالية للأراضي الساحلية في منطقتي الروملي والأناضول. والدفتردار هو رئيس الشؤون المالية في منطقته، إلا أن دفتردار الشق الأول أو الروملي هو المسؤول من الدرجة الأولى عن الشؤون المالية للدولة.

الديوان:

كان الديوان بمثابة مجلس الوزراء، وكان سلاطين هذه الفترة يحضرون جلساته ويرأسون اجتماعاته، وكان يطلق عليه **الديوان الهمايوني**، واستمر هذا التقليد متبعا حتى عهد السلطان سليمان القانوني الذي تخلف عن حضور جلساته، وتخلى عن رئاسة الديوان للصدر الأعظم. فأصبح الديوان في وضعه الجديد يتكون من رئيسه: الصدر الأعظم والوزراء وكبار موظفي الدولة الذي أطلق عليهم أركان الدولة (القضاة والولاة والدفترداريين وأمير البحر والنشانجي). ويختص الديوان بالإشراف على السكرتارية الخاصة بالصدر الأعظم وكبار الكتاب في الخزانة، وحفظ القوانين وإصدار براءات السلطة، وبحث كافة القضايا الهامة التي تهم الدولة. وكان يعقد اجتماعاته أربع مرات في الأسبوع، وكان السلطان في البداية يرأس جلسات الديوان ثم اكتفى فيما بعد بالاستماع إلى مقرراته، ولم يكن للديوان سلطة قطعية في المسائل التي تعرض عليه أو في القرارات التي تصدر عنه؛ لأن موافقة السلطان عليها شرطا أساسيا لتنفيذها.

وكان الوزراء يعتبرون من أهم دعائم الدولة، وكان الصدر الأعظم أعلى مناصب الدولة (مدنية وعسكرية). وكان رجال القانون والعلماء يشغلون الدعامة الثانية، وكان على رأس تنظيمهم قاضيا العسكر في أوروبا والأناضول. وقد أشرف العلماء على الأوقاف وعلى التعليم الذي يتركز في المسجد وما يلحق به من مدارس، كما تولوا مناصب القضاء. وكان الموظفون يتلقون تعليمهم على أيدي هؤلاء العلماء والكتبة، لهذا أحرز العلماء نفوذا حتى أصبح عدد كبير منهم يلتحقون بهيئة الكتاب. أما القانون فقد نشأ أولا على أساس عسكري، ومن هنا كان قاضي العسكر يرأس الهيئة القضائية، وكانت سلطة قضاة الجيش تشمل الشؤون العسكرية والمدنية. وكان يتلو قضاة الجيش في الترتيب العلماء الصغار.

الهيئة الدينية الإسلامية:

كانت الدعامة الأساسية في نجاح وتشكل المشروع العثماني، زيادة على أنها تمثل نموذجا فريدا من نوعه فيما يخص استقلالية قراراتها، وكانت هذه الهيئة تتمتع بصلاحيات واسعة من بينها؛ مراقبة القانون ومدى تطابقه مع الشريعة الإسلامية، ومراقبة القضاء والشؤون الدينية والتعليم بدون أي تدخل من الدولة، زيادة على تمتعها بالاستقلالية المالية فلم يكن أفرادها أو موظفوها يتلقون أي رواتب من الحكومة د، وإنما من إيرادات الأوقاف الخيرية الضخمة. تتشكل الهيئة الإسلامية من **شيخ الإسلام**، وهو أعلى منصب في الهيئة، ومن مهامه الإشراف على القضاء في سائر أنحاء الإمبراطورية. ولمواجهة الأعباء التي نجمت عن التوسع الإقليمي للدول؛ أنشأت ثلاثة مناصب لقاضي القضاة أو قاضي العسكر، الأول خاص بالأناضول والثاني بالروم ايلي والثالث بالأقاليم الإفريقية، بالإضافة إلى هؤلاء القضاة هناك طبقة أخرى من القضاة تعرف بفئة **المولا Moula**، وبلغ عددهم 170 قاضيا. وكان شيخ الإسلام هو الذي يعين هؤلاء القضاة، زيادة على ذلك هناك طبقة العلماء السنة والذين بلغ عددهم نهاية القرن الثامن عشر 450 قاضيا، ويأتي بعدهم المفتون الذين يعينون في المدن المهمة بجانب القضاة، وكان يتبع هذه الهيئة أيضا موظفو المساجد.

لعبت شخصية شيخ الإسلام دورا سياسيا ودينيا هاما باعتباره الشخصية الأكثر مهابة وتقديرا في الدولة بعد شخص السلطان، فله وحده اصدار فتاوى تتناول موضوعات تتصل بالسياسة العليا للدولة كإعلان الحرب أو التنازل عن أقاليم إسلامية أو عزل السلطان الحاكم لسبب أو لآخر. ورغم أن سلطة شيخ الإسلام كانت اسمية ومعنوية إلا أن السلاطين كانوا يحرصون دائما على تأييدهم باعتبارهم يضفون الشرعية على الحكم، فشكلوا بذلك جزء من تحالف القوى الحاكمة وجزء أساسيا من جهاز الدولة العام. برزت شخصية شيخ الإسلام وازدادت تألقا في عهد السلطان سليمان القانوني؛ حتى أنه وصل كما يشير أحد المؤرخين من الناحية الافتراضية التقديرية ندا للصدر الأعظم. كان شيخ الإسلام يباشر مهامه في إدارة تعرف بـ: "باب المشيخة". من أهم الامتيازات التي يتمتع بها أفراد الهيئة الدينية الإعفاء من دفع الضرائب، بالإضافة إلى أن ممتلكاتهم لا تتخضع للمصادرة من جانب الهيئات الحكومية، ولا تزول ملكيتها على الإطلاق للسلطان أو الدولة. إلا أن هذه المؤسسات بدأت تفقد استقلاليتها تدريجيا بعد أن تقولبت في هياكل ومؤسسات وتنظيمات حدت من حريتها وكبلتها بقيود، وتحولت مهمتها من مهمة الفقيه إلى مهمة تبرير سلوكيات السلطة.، وانتقلت وظيفة الإفتاء من دورها ذي الطابع الإسلامي الاجتهادي المستقل إلى دور ذي طابع إداري،

ومؤسسي منضبط داخل قوانين الدولة ومراكز القوى. من العوامل التي سارعت في إضعاف المؤسسة الدينية وتدهورها انغلاقها على علماء المجتمع إلا لذوي القربى وأهل المنافع، ومن الأمثلة التاريخية التي توضح هذا الأمر تلك الفتوى التي تجيز خلافة ابن العالم أباه في وظائفه ولوكان طفلا رضيعا. وكانت النتيجة أن أصبحت الوظائف الدينية في الدولة تورث، ما أدى إلى الضعف في طلب العلم؛ فتصدى للتدريس والخطابة والإمامة الجهلة وأنصاف المتعلمين، وأخيرا سوف تصطم حركة الإصلاحات التي باشرتها الدولة العثمانية في القرن الثامن عشر والتي تزعمها رعيل من العلماء والمفكرين والمجددين في مجال الفكر الإسلامي بالتيار المحافظ التقليدي؛ المدعم بهذه الهيئة الإسلامية التي شعر أفرادها أن رياح التغيير قد تفقدهم تلك الامتيازات والعلاوات والمراتب السامية، وتفقدهم أيضا نظرة الاحترام والتقدير التي كانوا يتمتعون بها لدى عامة الناس.

وقسمت الدولة إلى وحدات خدمة للشؤون العسكرية وترتيبها من الأسفل إلى الأعلى كانوا على النحو الآتي: **كوي Koy القضاء، السنجق، بكلربكلك**. وكان **القضاء** يشكل مجموعة من القرى، أما **السنجق** (اللواء) وهي الوحدة الأصغر من الولاية، فيتكون من مجموعة من الأقضية، بينما كان **بكلر بكلك** (**الإيالة**) أكبر وحدة إدارية في الدولة، إذ كانت مقسمة إلى إيالتين إحداهما في في **الروم إيلي** والأخرى في **الأناضول**، يديرها **بكلربك بك البكوات**، وهو مسؤول عن كل ما يتعلق بالجيش يقود بايات السناجق وفرسان الاسباهية في الحرب، ويحمل طوغين وهو من أصحاب التيمار من نوع خاص. وإذا كان الوالي أمير فإنه يساعده وزير بمنصب مستشار يكون متمرس في شؤون الدولة والإدارة، وإلى جانبهما مجلس الولاية، ويتكون من المفتي والقاضي والمحاسبجي (الشؤون المالية)، والدفتردار (مدير التحريرات والمسؤول على العقود والأوراق الرسمية)، ورئيس الخدمة ورئيس الديوان ومدير الأوقاف ومدير المعارف والريد والكاخية (مسؤول الشرطة الذي يتكفل بالأمن)، إضافة إلى أربعة من أشراف الولاية ينتقون كل سنتين.

أما **السنجق** فكان يحكمها **سنجق بك**، وغالبا ما كان السلطان يعين أولاده في هذا المنصب لتريبهم على الإدارة والقيادة، وهو قائد للسباهية من أصحاب التيمار في سنجقه، والمسؤول عن تعيينهم في الحرب، وينفذ كل أوامر السلطان الصادرة إليه في السلم، يساعده الصوباشي (ضابط الشرطة)، إذ كان مكلفا بحماية أمن السنجق، وكان يجمع في وظيفته وظائف مديرية الأمن والبلدية الحاليتين. بينما كان القاضي مسؤولا عن كل الأعمال القانونية المتعلقة بالشؤون العسكرية، بلغ عدد السناجق حتى نهاية عهد السلطان مراد الأول خمسة عشر سنجقا، ثلثاها في الروم إيلي، وثلثها الآخر في الأناضول.

أما العاصمة في الدولة العثمانية فكانت تعد منطقة حشد ونقطة إدامة للقوات العسكرية، لذلك غلب العامل العسكري على العوامل الأخرى عند اختيارها، إذ يجب أن تكون قريبة من الحدود التي هي ساحة حرب دائمة، فنراها تتقدم إلى الأمام كلما اتسعت رقعة الحدود، ففي البداية كانت في **اسكود Sogut** ثم انتقلت في سنة 1301 إلى **يني شهر** ثم إلى **بورصة** سنة 1326، وبعدها إلى **دومة توكه Dometoke**، ثم اتخذت **أدرنة** عاصمة سنة 1368م، وأخذت تتبادل مع مدينة بورصة الشرف لكونها عاصمة الدولة حتى فتح **القسنطنطينية** على يد السلطان محمد الفاتح عام 1453م.

وعليه فالدولة العثمانية دستورها الغزو والفتح، ولذا عد الجيش هرم التنظيمات والدولة قاعدته، فهي في خدمته، وكل شيء فيها مسخر للمؤسسة العسكرية؛ التي أصبحت هي الحرب والدولة والإقطاع، يصعب الفصل بينها، ما عدا القضاء والتعليم الذين اختصت بهما مؤسسة رجال الدين.

المصادر والمراجع:

01-علي خليل أحمد: **الدولة العثمانية في سنوات المحنة (المقدمات، الوقائع، النتائج)**، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.

02-أكمل الدين احسان أوغلي: **الدولة العثمانية تاريخ وحضارة**، تر صالح سعداوي، استانبول، تركيا، 1999.

03-جون باتريك كينروس: **القرون العثمانية قيام وسقوط الإمبراطورية**، تر ناهد إبراهيم دسوقي، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2003.

04-محمود شاكر: **التاريخ الإسلامي**، ط4، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، 2000.

05-الغالي الغربي: **دراسات في تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي**، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.